

وصل 60 مراقبا من الاتحاد الأوروبي اليوم إلى العاصمة الجزائرية، في إطار المشاركة في مراقبة الانتخابات التشريعية المقررة يوم الخميس القادم.

وقال المكلف بالإعلام لدى البعثة الأوروبية ميجال ماركاس في تصريح له اليوم السبت، إن هؤلاء المراقبين سيتم توزيعهم ابتداءً من الغد في الولايات الجزائرية استعدادا لبدء التصويت يوم الخميس القادم.

وأضاف أن هؤلاء المراقبين قدموا من الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا، مشيرا إلى أن سبعة أعضاء من البرلمان الأوروبي سيصلون غدا إلى الجزائر.

وكان المنسق العام لبعثة الجامعة العربية لمراقبة الانتخابات التشريعية بالجزائر على جاروش قد أعلن أن 130 مراقبا من الجامعة سيصلون غدا لمراقبة الانتخابات التشريعية، مشيرا إلى أن هناك تنسيقا بين بعثة الملاحظين العرب وباقي البعثات من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي.

جدير بالذكر أن وزير خارجية الجزائر مراد مدلسي قد أعلن أن بلاده اتخذت كل التدابير لاستقبال أكثر من 500 ملاحظ دولي خلال الانتخابات التشريعية القادمة، موضحا أن الاتحاد الأوروبي قرر إيفاد 120 ملاحظا، والاتحاد الأفريقي 200 ملاحظ، والجامعة العربية 100 ملاحظ، فيما ستكون الأمم المتحدة ممثلة بـ 01 ملاحظين، ومنظمة التعاون الإسلامي بـ 02 ملاحظا في انتظار وفدى المنظمين غير الحكوميتين (كارتر، وآن.دي.أي) اللتين أكدتا حضور ملاحظين عنهما في هذا الموعد الانتخابي.

الجالية الجزائرية بالخارج تبدأ التصويت في الانتخابات التشريعية بفرنسا

بدأت اليوم الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، والتي يقدر عددها بـ 990 ألفا و 074 ناخبا وناخبة عملية التصويت الخاصة بالانتخابات التشريعية المقررة يوم الخميس القادم بالجزائر.

وذكرت الإذاعة الجزائرية، أن أعضاء الجالية في فرنسا تقرر تأجيل تصويتهم إلى بعد غد الاثنين نظرا لجولة الإعادة لانتخابات الرئاسة الفرنسية غدا الأحد.

ومن المقرر أن تختتم غدا بجميع الولايات الجزائرية البالغة 48 ولاية حملة المنافسة على 21 مليون صوت تحسبا للانتخابات البرلمانية المقررة يوم الخميس القادم، والتي ينافس فيها 25 ألفا و 008 مرشح موزعين على 44 حزبا، بالإضافة إلى المستقلين على 462 مقعدا، حيث تعد هذه أول انتخابات تجرى في الجزائر منذ اجتياح تظاهرات الربيع العربي للمنطقة.

وأبدت الحكومة الجزائرية والأحزاب تخوفا من عزوف الجزائريين عن الانتخاب بسبب الفتور الذي يميز تعاملهم مع الموعد المرتقب رغم تعهد الحكومة بتوفير كل شروط وضمانات نجاحها كما وعدت بضمان نزاهة الاقتراع الذي سيفرز برلمانا جديدا سيكون مدعوا لمناقشة إعداد دستور جديد يعرض على الاستفتاء قبل انتخابات الرئاسة المرتقبة في عام 2014.

ومن أجل توفير الضمانات الدولية لإجراء انتخابات حرة، أعلن وزير خارجية الجزائر مراد مدلسي أن بلاده اتخذت كل التدابير لاستقبال أكثر من 500 ملاحظ دولي خلال الانتخابات التشريعية القادمة.

وأشار مدلسي - في تصريحات له مؤخرا - إلى أن الاتحاد الأوروبي قرر إيفاد 120 ملاحظا، والاتحاد الأفريقي 200 ملاحظ، والجامعة العربية 100 ملاحظ، فيما ستكون الأمم المتحدة ممثلة بـ 01 ملاحظين، ومنظمة التعاون

الإسلامى بـ 20 ملاحظا، وفى انتظار وفدى المنظمتين غير الحكوميتين (كارتر وآن.دى.أى) اللتين أكدتا حضور
ملاحظين عنهما فى هذا الموعد الانتخابى.

وعلى صعيد استعدادات الحكومة لإجراء الانتخابات، أعلن محمد طالبى مدير الحريات والشئون القانونية فى وزارة
الداخلية الجزائرية أنه تم تخصيص 56 ألف صندوق انتخابى زجاجى و004 ألف موظف لإدارة جميع مراحل
الانتخابات التشريعية القادمة، مشيرا إلى أنه سيتم وضع 56 ألف صندوق شفاف يحمل كل منها رقم تعريفى خاص
لإنهاء أية شكوك باستبدال الصندوق.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 05/05/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com